بَابُ: الْحَالِ[١]

قال ابن آجروم: (الحال هو: الاسمُ المنصوبُ، المفسِّرُ لما انبهم من الهيئات[٢]، نحو قولك: «جاء زيدٌ راكباً»، و«ركبتُ الفرسَ مسرجاً» و«لقيتُ عَبدَ الله راكباً» وما أشبه ذلك)

ولما فرغ المصنف من الرابع من المنصوبات وهو أحد نوعي المفعول فيه شرع في الخامس منها وهو الحال؛ لما بينهما من المناسبة في النصب على معنى في فقال: (باب الحال).

وألفها منقلبة عن واو منقلبة عن واو؛ لقولهم في جمعها: أحوال، وفي تصغيرها: حويلة، ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظًا ومعنى، يقال: حال حسن، وحسنة، والتأنيث أفصح.

وحدها المصنف بقوله: هو الاسم، الفضلة المنصوبُ بالفعل وشبهه، المفسر لها انبهم من الهيئات.

فعلم من قوله: الاسم أن الحال لا تكون إلا اسمًا، لا فعلًا ولا حرفًا.

ومن قوله: المنصوب، أنها لا تكون مرفوعة ولا مجرورة.

ومن قوله: المفسر لما انبهم من الهيئات، أن الحال مفسر للهيئات المبهمة اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها، بخلاف التمييز؛ فإنه مفسر لم انبهم من الذوات.

---

(١) الحال: تذكر، وتؤنث، وهي لغة: الهيئة، والصفة، واصطلاحا: ما ذكره المصنف.

(٢) أي: الحال هو: الاسم صريحا، أو مؤولا الفضلة والمراد هنا: ما ليس جزءا من الكلام، المنصوب بالفعل، أو شبهه، المفسر لما انبهم أي: استبهم، استغلق، واستعجم، ومن الهيئات: الصفات اللاحقة للذوات وقيل: إنها التي تصلح جوابا لكيف.

فالحال: إنما جيء بها قصدا لتبيين حالة صاحبها، وقت إيقاع الفعل منه، وتجيء من الفاعل، ومن المفعول ومنهما جميعا كـ (قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً)، وتجيء من اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المصدر، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة.

ويجيء الحال من الفاعل نصًا؛ نحو: جاء زيد راكبًا، فراكبًا حال من الفاعل الذي هو زيد منصوبة بجاء الرافع للفاعل، وزيد الذي هو صاحب الحال قد انبهم حاله في مجيئه، ففسر حاله بأنه جاء راكبًا.

ويجيء من المفعول نصًا؛ نحو: ركبت الفرس مسرجًا، فرجبت فعل وفاعل مرفوع بالفعل، والفرس مفعول به منصوب بركب، ومسرجًا حال من المفعول به منصوب بركب.

ويجيء من الفاعل أو المفعول؛ نحو: لقيت عبد الله راكبًا: فراكبًا حال محتملة؛ لأن تكون من الفاعل، وهو التاء في لقيت، وأن تكون من المفعول الذي هو عبد الله، وهي منصوبة بلقي مفسرة لصاحبها.

ويجيء منهما معًا؛ نحو: لقيت زيدًا راكبين، فراكبين مبين لهيئة الفاعل والمفعول.

وقوله: وما أشبه ذلك أشار به إلى الأمثلة المتقدمة.

ولا يجيء الحال من المبتدأ على الراجح، ويجيء من المجرور بالحرف؛ نحو: مررت بهند جالسة، ومن المجرور بالمضاف؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، فميتًا حال من أخيه.

والغالب في الاسم الواقع حالًا أن يكون مشتقًا مفارقًا.

والمراد بالمشتق: ما دل على ذات باعتبار معنى فيها هو المقصد؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل.

والمراد بالمفارق: ما لم يكن ملازمًا لصاحبه.

ومن غير الغالب في الاشتقاق: أن تكون الحال جامدة مئولة بمشتق تأويلًا لا كلفه فيه؛ كأن دلت على تشبيه؛ نحو: بدت الجارية قمرًا؛ أي: مثل القمر، أو ترتيب؛ نحو: ادخلوا رجلًا رجلًا؛ أي: مرتبين، أو سعر؛ نحو: بعته مدًّا بكذا، أي: مسعرًا، أو مفاعلة؛ نحو: بعته الثوب يدًا بيد، أي مقابضة.

ومن غير الغالب في اعتبار المفارقة: أن تكون الحال لازمة لا مفارقة؛ نحو: دعوت الله سميعًا، فسميعًا حال لازمة لصاحبها، ونحو: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، فالزرافة مفعول به منصوب بخلق الرافع للجلالة التي هي الفاعل، ويديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل، وأطول حال من الزرافة، ومن رجليها، متعلق بأطول.

ثم إن الناصب للحال في جميع أحوالها الفعل أو شبهه كاسم الفاعل.

قال ابن آجروم: (ولا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبها إلا معرفة)

ولا يكون الحالُ إلا نكرة؛ لأن الغالب كونها مشتقة كما مر، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها؛ لئلا يتوهم كونها نعتًا إذا كان صاحبها منصوبًا، وحمل غيره عليه، وإن وردت بلفظ المعرفة، أولت بنكرة؛ محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير؛ قالوا: ادخلوا الأول فالأول، أي: مرتبين، وقالوا: رجع عوده على يديه، فعود حال من فاعل رجع المستتر فيه، فيئول بنكرة من لفظه؛ أي: عائدًا، أو من معناه؛ أي: راجعًا، وقالوا: جاء وحده، فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه، فيئول بنكرة من لفظه؛ أي: متوحدًا، أو من معناه، أي: منفردًا.

ولا يكون إلا بعد تمام الكلام وهو الغالب، والمراد بتمام الكلام قبل الحال: أن يأخذ الفعل فاعله، أو فاعله ومفعوله كما مر في الأمثلة، وليس المراد: أن يكون مستغنيًا عن الحال من جهة المعنى كما مر في الأمثلة، وقد يكون محتاجًا إلى الحال من جهة المعنى؛ كما في قول الشاعر[1]: [الخفيف]

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا ... كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

إذ لا يصح الاستغناء بما قبل الحال من جهة المعنى، فتقول: إنما لاميت من يعيش، ولم تذكر الحال الذي هو كئيبًا وما بعده.

ولا يكون صاحبها إلا معرفة؛ لأنه محكوم عليه بالحال، فهو كالمخبر عنه، وحق المحكوم عليه أن معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبًا.

ويقع نكرة بمسوغ، وهو: إما التخصيص، أو التعميم، أو التأخير.

فالأول – وهو التخصيص -: سواء أكان بإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، فسواء حال من أربعة، وهي نكرة مخصصة بإضافتها إلى أيام، أو بوصف؛ كقول الشاعر: [البسيط]

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ ... فِي فُلْكِ مَاخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحُونَا

---

(١) البيت من شعر عدي بن رعلاء. انظر: الخزانة ٩/٥٨٤، وزهر الأكم ١/٦٥.

فمشحونًا حال من فلك؛ لوصفه بماخر، وهو - بالخاء المعجمة -: الذي يشق الماء شقًّا.

والثاني - وهو التعميم -: سواء أكان بنفي؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، فجملة: لها منذرون، حال من قرية، وهي نكرة عامة؛ لوقوعها في سياق النفي، أو نهي؛ نحو قولهم: لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلًا، فهول حال من امرئ الأول.

والثالث: هو التأخير؛ نحو قولك: في الدار جالسًا رجل، فجالسًا، حال من رجل.

وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ؛ روى مالك في "الموطأ"[1]: "**صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدًا، وصلى وراءه رجال قيامًا**"، فقيامًا حال من رجال، وهو نكرة بالا مسوغ.

تتمة

قد يحذف عامل الحال جوازًا إذا دل عليه دليل لفظي؛ كقولك: راكبًا، لمن قال لك: كيف جئت؟ أو حالي؛ كقولك للقادم من سفر: مبرورًا مأجورًا، ووجوبًا إذا ضرب مثلًا؛ كقولك لمن لا يثبت على حالة: أتميميًا مرة وقيسيًا أخرى؟! أي: أتتحول؟!

والأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه؛ ككونها جوابًا؛ نحو: راكبًا جوابًا لمن قال: كيف جئت؟ أو مقصودًا حصرها؛ نحو: لم يجئ إلا راكبًا، أو نائبه عن الخبر؛ نحو: ضربي زيدًا قائمًا، أو منهيًا عنها؛ نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء:٤٣]

---

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ رواية الليثي (١/١٣٥، رقم ٣٠٥).